

## السودان يرضخ لضرورة إصلاح نظام الدعم

أجبرت الأوضاع الاقتصادية الهشة الحكومة السودانية على ضرورة الإسراع في إصلاح نظام الدعم من خلال الاستئجار بالولايات المتحدة لاحتواء الأزمة الاجتماعية المتفاقمة بهدف كبح استنزاف أموال الخزينة العامة، في وقت تعاني فيه البلاد من شح السيولة وغياب محركات النمو والإنتاج.

المحلية وتراجع سعر صرف الجنيه إلى ما يقرب من 100 جنيه للدولار في السوق الموازية في الأسابيع القليلة الماضية بينما يبلغ سعره الرسمي نحو 50.4 جنيه للدولار.

وتشكل السوق السوداء، التي تجد فيها التجارة والعملة انتعاشية، عائقا إضافيا من ضمن مجمل الملفات الحارقة أمام الحكومة حيث ينهك اقتصاد الظل كاهل الدولة ويضعف السوق الرسمية. وأكد البدوي أن السودان سيقيم تقريرا في أبريل القادم لـ"نادي باريس"، الذي يضم الدول الثرية الدائمة للسودان، يتضمن الآليات الممكنة للسماح في دين أجنبي يصل إلى نحو 60 مليار دولار.



إبراهيم البدوي  
نائب مساعد أميركية  
إصلاح نظام الدعم  
وتحويلات الدولار

ومن التحديات الأخرى التي تواجهها الحكومة الانتقالية المصالح والامتيازات الاقتصادية الواسعة التي يتمتع بها الجيش في السودان. وتبحث الحكومة عن وسيلة لفرض رقابة وزارة المالية على الشركات التي يديرها الجيش.

ويعاني السودان من أزمة حادة في تأمين الوقود وخاصة البنزين، ما أدى إلى تكديس السيارات أمام محطات الوقود، وتغذي هذه الأزمة أيضا نشاطات الاحتكار والتجارة الموازية.

وشهدت العاصمة خلال الأسابيع الماضية، ازديادا في طوابير الخبز والوقود في ظل انعدام قدرة السلطات على توفير الحاجيات اللازمة للمواطنين. كما عاشت محافظات أخرى مثل عطبرة شمال البلاد وكوستي في الجنوب مظاهرات لاربعة أيام على التوالي، احتجاجا على انعدام الخبز والوقود، وللمطالبة بتعيين الولاة المدنيين.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الاستهلاك المحلي يبلغ مليوني طن من القمح سنويا بقيمة نحو ملياري دولار، ويعطى الإنتاج المحلي بين 12 و17 في المئة فقط من هذه الكمية.

وتسبب مسألة شح السيولة النقدية في السوق ضغوطا على السلطات التي تواجه معاناة كبيرة لتوفير اعتمادات النقد الأجنبي المطلوبة لاستيراد القمح، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

وأبقت الحكومة على الدعم الموجه للقمح والوقود في موازنة 2020، حتى مارس المقبل، لتتخذ حينها قرارا بشأن استمراره أو إلغائه بعد عقد المؤتمر الاقتصادي.

الخرطوم - اضطرت السودان إلى طلب مساعدات أميركية عاجلة لترتيب العديد من الملفات الاقتصادية الحارقة وخاصة تلك المتعلقة بنظام الدعم.

ويأتي هذا التحرك في إطار إعادة هيكلة منظومة البطاقات الذكية، فيما تستعد الحكومة للإعلان عن إصلاحات لنظام الدعم الذي ستطبقه الشهر القادم، تمهيدا لتحرك محتمل في اتجاه التحويلات النقدية.

وقال وزير المالية إبراهيم البدوي إن "العقوبات أعاققت جهود إعداد البطاقات الذكية لإصلاح منظومة الدعم، وإن البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

ولكن البدوي أشار إلى أن الخرطوم تتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن دخول سيتي بنك الأميركي البلاد وحول التمكين من استخدام البطاقات الذكية وبطاقات تحقيق الشخصية لإدارة التحويلات النقدية.

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشأن إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي الشهر القادم بين الحكومة وتحالف البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشأن إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي الشهر القادم بين الحكومة وتحالف البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشأن إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي الشهر القادم بين الحكومة وتحالف البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشأن إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي الشهر القادم بين الحكومة وتحالف البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشأن إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي الشهر القادم بين الحكومة وتحالف البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشأن إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي الشهر القادم بين الحكومة وتحالف البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

ويهدف السودان لاتخاذ قرار بشأن إصلاحات الدعم بعد اجتماع اقتصادي الشهر القادم بين الحكومة وتحالف البنوك الدولية تحجم عن استئناف التحويلات للسودان بسبب إدراج اسمه في قائمة الدول الراحعة للإرهاب".

## غوغل في مرمر نيران شركات السفر الأوروبية

### عملاق التكنولوجيا الأميركي يواجه اتهامات باحتكار السوق



#### تحت مجهر السلطات الرقابية الأوروبية

مستعدة لتخفيف الغرامة من خلال تسوية تلزم غوغل بتغيير قواعد عرض نتائج البحث على محركها مقابل إنهاء التسوق.

وكانت هذه القضية المستمرة منذ عقد قد بدأت بعدما اشتكت خدمات متخصصة في مقارنة الأسعار للتسوق بأن غوغل لا توفر لها موقعا منصفيا في نتائج عمليات البحث عبر محركها بغية تقويض نموها.

وكانت المفوضية الأوروبية قد فرضت الغرامات على شركات التكنولوجيا الأميركية بعد تولي فيستاغر عام 2014. وتشير التقديرات والبيانات إلى أن شركات مثل غوغل تحقق عوائد بالمليارات من الدولارات من خلال الإعلانات في بعض الدول.

ولكنها في المقابل لم تكن تدفع أي ضرائب تذكر بسبب وجود مقراتها في دول أخرى أو ملاذات ضريبية بعيدة عن تلك الأسواق.

وقد حُكم على غوغل بدفع غرامة قدرها 2.4 مليار يورو (2.6 مليار دولار أميركي) في العام 2017 على خلفية هذه الروابط التي تحيلهم على مواقع مباشرة فوق النتائج التي تظهر في المقدمة. ولغقت إلى أن هذا الأمر يرمي إلى إعطاء المستخدمين "معلومات وأفبه وموثوقا بها من مروحة متنوعة من المصادر" مع تقديم "المعلومات الأكثر ارتباطا بموضوع البحث".

ويأتي ذلك قبيل تقديم غوغل استئنافا أمام محكمة أوروبية بالحكم الصادر من

لكنها رفضت الإلزام بأي تعليق حول الأمر.

وتنقلت وكالة بلومبرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية عن محامي غوغل قولهم إن "جلسات الاستماع أمام المحكمة التي تستمر ثلاثة أيام ستساعد في إلقاء الضوء على الملاحقة واسعة النطاق التي تقوم بها مفوضية حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار الأوروبية ضد شركات التكنولوجيا الأميركية العملاقة".

واشتمت موقع الرسالة، ومن بينهم شركات متخصصة في تاجر مساكن العطلات من ألمانيا وإسبانيا وفرنسا، بأن نتائج البحث الظاهرة عبر محرك غوغل باتت تروج لعروض "غنية بصريا" توجه المستخدمين نحو خدمات خاصة بالشركة الأميركية.

وأشارت غوغل إلى أنها تخبر نسقا جديدا لنتائج البحث عبر محركها "يمكن الأشخاص من رؤية سلسلة من الروابط التي تحيلهم على مواقع مباشرة فوق النتائج التي تظهر في المقدمة".

ولغقت إلى أن هذا الأمر يرمي إلى إعطاء المستخدمين "معلومات وأفبه وموثوقا بها من مروحة متنوعة من المصادر" مع تقديم "المعلومات الأكثر ارتباطا بموضوع البحث".

ويأتي ذلك قبيل تقديم غوغل استئنافا أمام محكمة أوروبية بالحكم الصادر من

لكنها رفضت الإلزام بأي تعليق حول الأمر.

وتنقلت وكالة بلومبرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية عن محامي غوغل قولهم إن "جلسات الاستماع أمام المحكمة التي تستمر ثلاثة أيام ستساعد في إلقاء الضوء على الملاحقة واسعة النطاق التي تقوم بها مفوضية حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار الأوروبية ضد شركات التكنولوجيا الأميركية العملاقة".

واشتمت موقع الرسالة، ومن بينهم شركات متخصصة في تاجر مساكن العطلات من ألمانيا وإسبانيا وفرنسا، بأن نتائج البحث الظاهرة عبر محرك غوغل باتت تروج لعروض "غنية بصريا" توجه المستخدمين نحو خدمات خاصة بالشركة الأميركية.

وأشارت غوغل إلى أنها تخبر نسقا جديدا لنتائج البحث عبر محركها "يمكن الأشخاص من رؤية سلسلة من الروابط التي تحيلهم على مواقع مباشرة فوق النتائج التي تظهر في المقدمة".

ولغقت إلى أن هذا الأمر يرمي إلى إعطاء المستخدمين "معلومات وأفبه وموثوقا بها من مروحة متنوعة من المصادر" مع تقديم "المعلومات الأكثر ارتباطا بموضوع البحث".

ويأتي ذلك قبيل تقديم غوغل استئنافا أمام محكمة أوروبية بالحكم الصادر من

تواجه شركة غوغل مأزقا كبيرا نتيجة الضغوط المسلطة عليها لمعرفة كافة تفاصيل نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة مع تزايد شكوك عشرات الشركات الأوروبية المتخصصة في خدمات السفر من احتمال قيام عملاق التكنولوجيا الأميركي بتجاوزات لا تتسجم مع قوانين المنافسة في السوق.

#### بروكسل - تنتظر المحكمة العامة

التابعة للاتحاد الأوروبي الأربعة في اتهامات ضد شركة غوغل الأميركية بأنها تسيء استغلال وضعها المهيمن في نشاط الإعلان على محرك البحث على الإنترنت، ما أدى إلى الإضرار بالشركات المنافسة.

وقدمت أكثر من ثلاثين شركة متخصصة في خدمات السفر، من بينها تريب أدفايزر وإكسبيديا، الأثنين الماضي، شكوى ضد عملاق التكنولوجيا في وادي السيليكون لدى هيئة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي بتهمته المنافسة غير المشروعة.

وتعتبر الخطوة أحدث مساعي الضغوط الأوروبية، التي يتم تنفيذها ضد عمالقة التكنولوجيا الأميركية، وهي "الفايت" الشركة الأم لغوغل، وكذلك أبل وأمازون وفيسبوك.

واتهم الشاكرون في رسالة غوغل، باستغلال الموقع المهيمن لمحرك البحث التابع لها لإطلاق خدمات خاصة بها والترويج لها على حساب جهات فاعلة في القطاع.

ووجهت الشركات بهذه الرسالة الموجهة إلى المفوضية الأوروبية لشؤون التنافسية مارغريته فيستاغر، والمنشورة عبر الإنترنت، قبل يومين من تقديم غوغل استئنافا أمام محكمة تابعة للاتحاد الأوروبي الأميركية العملاقة. مشابهاة تطاول خدماتها للتسوق "غوغل شوبينغ".

وجاء في الرسالة "نشهد حاليا محاولة من غوغل لتوسيع هيمنتها على السوق (محركات البحث) إلى أسواق منفصلة مرتبطة بخدمات وساطة متخصصة في إجراءات العطلات".

وأشارت الرسالة التي أوردتها صحيفة فايننشيل تايمز البريطانية في بادئ الأمر إلى أن المجموعة الأميركية العملاقة "تعطي موقعا تفضيلا لخدماتها في نتائج البحث العامة".

وفي وثيقة منفصلة، تقدمت إحدى الشركات التي وقعت الرسالة، وتتخذ من ألمانيا مقرا لها، بشكوى رسمية أمام الاتحاد الأوروبي غير الملزم قانونا بالنظر في القضية.

وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن المفوضية الأوروبية أكدت تلقيها الرسالة

## الزراعة الجزائرية تقاوم تقلبات المناخ

لكنه أكد أن "المستوى الحالي من احتياطات النقد ما يزال جيدا ومطمئنا"، دون تفاصيل إضافية. وبلغت الاحتياطات الجزائرية زروتها في 2014 حين تخطت حاجز 194 مليار دولار، لتبدأ رحلة تراجع بسبب الأزمة النفطية منذ ذلك الحين.

**6.1**  
في المئة نسبة ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي لتعوض جزءا من تراجع عائدات صادرات الطاقة النفطية.

ويبلغ متوسط الإنتاج حوالي 1.021 مليون برميل، بحسب آخر تقرير لمنظمة أوبك، صدر الشهر الماضي. وأطلقت الجزائر منذ 2015، خططا لكبح نزيف النقد الأجنبي وتساكن احتياطاتها، لكن نتائجها كانت محدودة. وقال الرئيس عبدالمجيد تبون في الشهر الماضي إن "نزيف احتياطات النقد يتجه إلى التباطؤ بفعل عمليات تشديد الرقابة على الواردات والتحكم في فواتير الاستيراد".

التي ضاعفت جهودها لتطوير قطاع الطاقة البديلة في السنوات الخمس الأخيرة، لكنها واجهت عقبات كبيرة، أبرزها البيروقراطية والفساد ومقاومة السياسيين ورجال الأعمال لإصلاحات قطاع الطاقة.

وتحاول الجزائر، العضو في منظمة أوبك، مواجهة أزمة تراجع عائداتها النفطية من خلال إيجاد مصادر تمويل إضافية ودعم استثمارات الطاقة النفطية.

ومع ذلك، لا توجد مؤشرات عملية تدعم المضي قدما نحو التحول الفعلي إلى الطاقات المتجددة، إضافة إلى وضع سياسي متمسك بالتجاذبات. ويأتي لجوء الحكومة إلى هذا القطاع الواعد في ظل تسارع وتيرة تبخر الاحتياطات النقدية، التي وضعت الجزائر في مفترق طرق في ظل صعوبة الخيارات المتاحة للخروج من الأزمة بعد أن تضررت التوازنات المالية بسبب تراجع أسعار الخام منذ منتصف 2014.

وتكشف محافظ بنك الجزائر المركزي، أيمن بن عبد الرحمن، أن احتياطات النقد الأجنبي تراجعت إلى 62 مليار دولار خلال العام الماضي، مقارنة بنحو 79.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2018.

ما يزيد من الضغوط المالية الناجمة عن هبوط في إيرادات الطاقة.

وحاولت الحكومة الجزائرية خوض معركة التحول إلى الطاقات النظيفة والخروج من الارتهاان للطاقة التقليدية لتجاوز أزمة انحسار عوائد صادراتها النفطية.

وتعتبر مسألة تنويع مزيج الطاقة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة



قطاع واعد

وأكد بدني أن الإنتاج المحلي من الحبوب أصبح كافيا لتغطية الطلب المحلي، مشيرا إلى وجود توجه نحو إعادة النظر في أنماط الاستهلاك المحلي بهدف تقليص واردات القمح اللين أكثر.

ورغم دعم الزراعة للتوازنات المالية، سجلت احتياطات النقد الأجنبي للجزائر انخفاضا بنحو 10.6 مليار دولار في الأشهر التسعة الماضية، وهو

ظهرت بوادر الإصلاحات الزراعية الجزائرية في ارتفاع مردود القطاع، الذي حقق قفزة في قيمة الإنتاج في العام الماضي ليعزز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي رغم تقلبات المناخية.

في تنمية الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى". وأشار إلى ارتفاع إنتاج القمح الصلب في العام الماضي إلى 3.21 مليون طن مقارنة بنحو 3.17 مليون طن في عام 2018، بينما ارتفع إنتاج البطاطس إلى خمسة ملايين طن من نحو 4.65 مليون طن خلال نفس الفترة.

وأكد أن الجزائر، البلد النفطي العضو في منظمة أوبك، حققت الاكتفاء الذاتي بنسبة 73 في المئة من احتياجاتها الزراعية، موضحا أن المساحات المزروعة بلغت نحو 8.6 مليون هكتار.

وتراجعت واردات الجزائر الزراعية العام الماضي بنسبة 8.2 في المئة بمقارنة سنوية مسجلة زيادة قيمتها 767 مليون دولار. وقال بدني إن "واردات معظم المنتجات الغذائية سجلت تراجعا كبيرا باستثناء واردات اللحوم الحمراء".

في المقابل أدت الطفرة الزراعية إلى ارتفاع صادرات المنتجات خلال العام الماضي بنسبة 12 في المئة، بزيادة تصل إلى 38.6 مليون دولار.